

ماذا يمكن أن تقدم مصر للصومال؟

الشافعي ابتدون

«محدّش يجزّب مصر»... مضمون خطاب الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي في مؤتمر صحافي مشترك مع نظيره الصومالي حسن شيخ محمود في القاهرة، في يناير/ كانون الثاني الماضي، ترند اجتاح منصات الميديا الاجتماعية، فسُـر بأنه تحوّل استراتيجي في اهتمام القاهرة بمنطقة القرن الأفريقي، والصومال تحديداً، تحوّل يمكن أن يكون طبيعياً اتّساقاً مع المتغيّرات الطارئة في المنطقة، إثر توقيع حكومة رئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد مذكرة تفاهم مع إقليم أرض الصومال، (غير المعترف به دولياً). مرّت تسعة أشهر منذ إطلاق السيسي هذا التهديد المُبتسّر نحو أيّ تحزّب إثيوبي لغزو مياہ تعدّد حقاً صومالياً بامتياز، انطلاقاً من اتفاقية الدفاع العربي المشترك، التي تنص عليها جامعة الدول العربية، ما يعيد التساؤلات حول إمكانية أن يعوّل الصومال على مصر في حال استفحلت الأزمة الدبلوماسية بين مقديشو وأديس أبابا، مع توقيع الدولتين أخيراً اتفاق تعاون عسكري، بين وزيرَي دفاع البلدين، بحضور الرئيسين الصومالي والمصري (15 أغسطس/ آب الماضي)، فما هو دور

مصر الجديد في المنطقة، في وقت تعاني فيه مشكلات مالية ومعيشية نتيجة ارتفاع الدين الخارجي (153 مليار دولار أميركي) بالإضافة إلى الأحداث الأمنية المشتعلة في جوارها، خاصة في غزّة، بعد عملية طوفان الأقصى، والعوان الإسرائيلي على القطاع، والحرب في السودان، والأوضاع المتلبّدة أخيراً في ليبيا، وهي كلها مؤشّرات تضعف مكانة مصر الإقليمية والعربية؟

تدرک مصر حجم المخاطر المترتّبة من التهديدات الأمنية التي تشهدهما منطقة القرن الأفريقي، وتساعد عمليات جماعة أنصار الله في اليمن ضدّ السفن الأجنبية، ما يُؤثر سلباً على خطوط الإمداد والنقل البحري، وتعتبر القاهرة أولى المتضررين من الاضطرابات الناجمة عن تغيّر حركة المرور بنسبة 10% من التجارة العالمية المتقولة بحراً، التي كانت تمرّ عبر قناة السويس. وما يزيد القلق لدى القاهرة هو إمكانية وصول إثيوبيا إلى البحر الأحمر، منافساً إقليمياً يُهدّد مصالحها الجيوسياسية وأمنها المائي، مع بدء إثيوبيا شهر يوليو/ تموز الفائت الماء الخامس لسدّ النهضة، المتوقع أن ينتهي بحلول نهاية شهر سبتمبر/ أيلول المقبل، من دون أن تقدّر مصر على إنقاذ أديس أبابا بوقت مساعيها المنفردة لهضم حقوق وحصص مصر والسودان المائية، سواء بالتفاوض الدبلوماسي أو اللجوء إلى الخيار العسكري، مع أنّ الخيار الثاني غير وارد في هذه المرحلة التي تعيش

فيها القاهرة، في خضمّ أزمات داخلية، وأخرى تتصل بما يجري من حولها من براكين أزمات مشتعلة هنا وهناك.

اللافت أنّ ضوعاً من آخر النفق يلوح في صعيد العلاقات بين مقديشو والقاهرة، منذ إعادة انتخاب شيخ محمود رئيساً للصومال لولاية ثانية في مايو / أيار 2022، لكنّ المسألة تبقى في كيفية توظيف هذه العلاقة من الجانبين، ومدى قدرة مصر في التموّض عسكرياً في المنطقة، علماً أنّ القاهرة سنتولى إدارة مجلس السلم والامن للاتحاد الأفريقي أكتوبر/ تشرين الأول المقبل، ووجود استعداد مصري للمشاركة في عملية قوّات حفظ السلام الأفريقية الجديدة، التي سنتولى الأمن والحماية للقواعد العسكرية التي ستخليها البعثة الأفريقية الانتقالية الحالية مع حلول عام 2025، ووجود تأكيد مصري لهذا العرض، حيث المَح الرئيس المصري عبد الفتّاح السيسي، في آخر لقاء له مع شيخ محمود في القاهرة (15 أغسطس/ آب)، إلى رغبة مصرية جادة للمشاركة في هذه العملية، إذا سمحت الصومال للانضمام الجنود المصريين إلى عملية حفظ السلام الأفريقية التي سنتألف من 12 ألف جندي

” الشغل الشاغل في اهتمامات الحكومة الفيدرالية الصومالية ينصبّ على الهاجس الأمني، وعلى دعم المؤسسة العسكرية تقنيا ولوجستيا

إذا ازادت مصر ان توثق علاقاتها مع مقديشو، عليها التركيز في تعزيز قدرات الجيش الصومالي

سابقاً نحو أنقرة بعد عام 2011، وتعدّد الجالبة الصومالية في القاهرة (تقدّر بنحو 20 ألف شخص) المحرك الرئيس في دفع حركة الاستثمار والتنقلات بين القاهرة ومقديشو، ويستورد الصومال جُل احتياجاته من السلع الاستهلاكية من الخارج، خاصّة الصين والهند وتركيا، وتحتاج عملية التحوّل إلى القاهرة للاستيراد من قبل التجّار الصوماليين جهوداً كبيرة، والتنسيق بين الحكومتَين لتشجيع حركة التبادل التجاري، تمهيدا لتوفير أرضية صلبة للعلاقات الاقتصادية والتعاون الأمني والدبلوماسي بين مقديشو والقاهرة مستقبلا.

سابقاً، كان للدبلوماسية المصرية دورٌ كبيرٌ في إمساك زمام المبادرات والوساطة العمق الأفريقي، عبر استراتيجية احتواء النزاعات والمساهمة في جهود تحقيق السلم والأمن، إلى جانب دعم حركات التحزّر والدول الأفريقية للانعتاق من رقبة المستعمر في ستينيّات القرن الماضي، لكنّ محاولاتِها في الصومال في الوساطة بين الجبهات الصومالية المسلّحة، منذ التسعينيّات (1998) لم تحقّق اختراقاً كبيراً، بل فشلت في احتواء المواقف وحشد الجهود لدفع الأطراف نحو طاولة مفاوضات حاسمة، وعلى وقع أنغام هذا الفشل تراجع الدور المصري لحلّ نزاعات الفرقاء في البلاد، فهل يمكن أن تلعب القاهرة دور الوساطة في الصومال، لحلّ أزماته الطويلة، تحديداً بين الحكومة الفيدرالية وإقليم أرض الصومال، وهل تملك أليات دبلوماسية للعب دور في التوسّط بين الحكومة الصومالية وحركة الشباب، برغم انعدام مؤشّرات أيّ تقارب فكري وأيديولوجي بين الجانبين، و برى بعضهم أنّ مسار أيّ تفاوض ترعاه القاهرة سيكون محكوماً بالإعدام والفشل قبل أن يرى النور، إذ لم تحقّق جهودها لحلّ الأزمة بين الأطراف السودانية أخيراً، وكذلك الأزمة اللببية التي ابتعدت القاهرة عنها كثيراً في تفكيك ملفّاتها المعقّدة داخلياً، بحكم انفكاتها في أزماتها الداخلية، والغرق في معضلات اجتماعية واقتصادية داخلية تستحوذ على صلب اهتمام دوائر صنع القرار في القاهرة، ولهذا فإنّ أيّ وساطة مصرية لحلّ الأزمة الصومالية تسبقها خطوات فعّالة لبناء جدار الثقة أو لأ مع الجانب الصومالي، وتشكيل تحالفات إقليمية تصبّ في مصالحها في المنطقة، ومواجهة خصومها على نحو جذّي، وعدم المراوغة وبعيداً عن سياسة الترقّب والمتابعة في دخول شركات حفّيقة مع دول المنطقة، ربّما يمكن بعد ذلك كلّه أن تلقى الكلمة المصرية أذانا صمغية في تجنب المنطقة أزمات وحروب إقليمية جديدة، اللافت أن الصومال يحمل اليوم مصيراً

عام 2016، الرئاسية والتشريعية والمحلية،

إلى سبعة مليارات دولار، واستقرّ في آخر محطة انتخابية، عند حدود 15 مليار دولار، منها ستة مليارات دولار للرئاسيات، فيما ذهب الباقي، أي تسعة مليارات دولار، إلى انتخابات الكونغرس وحكّام الولايات

والانتخابات المحلية. يُتوقّع أن يتخطّى الإنفاق في انتخابات 2024 سقّف 20 مليار دولار، مع توالي اهتمام رجال الأعمال الكبار بالتنافس الانتخابي، دعماً لهذا المرشّح أو ذاك، فأموال المليارديرات تتدفّق لتجعل هذه الانتخابات الأعلى في التاريخ الأميركي وتحدّث الأكاديمي روبرت رايش (وزير العمل الأميركي الأسبق) في مقال بصحيفة الغارديان عن ضخّ 50 عائلة أميركية فقط لأزيد من 600 مليون دولار في هذه الدورة، معظمها لصالح الحزب الجمهوري.

يبقى الملياردير إيلون ماسك أشهر هؤلاء المليارديرات، فقد استضاف في منصّة إكس، أواسط الشهر الماضي، المرشّح الجمهوري دونالد ترامب في لقاء مفتوح لأزيد من ساعتين. وقبل ذلك بأسابيع قليلة، أقام حفل عشاء ضمّ عدداً من رجال الأعمال، بهدف إعادة تثجيت ترامب في البيت الأبيض. كما قدّم تبرّعاً سخياً، لمجموعة عمل سياسي تعرف باسم America pac، تركّز جهودها في دعم حملة ترامب، في تحوّل دراماتيكي من رجل أعمال طالما أعلن استقلاله السياسي بعيداً من الصراعات الحزبية. تتلقّى الحملات الانتخابية التبرّعات من الأفراد بشكل مباشر، لكن في حدود 3300 دولار لكل مرشّح، بزيادة قدرها 400 دولار عن آخر استحقاق انتخابي، ولمرّتَين فقط: أي أنّ سقّف التبرّع لن يتجاوز 6600 دولار ما بين

الانتخابات الأميركية... المال يصنع ديمقراطية الأثرياء

الانتخابات التمهيدية والانتخابات العامة. وكان السيناتور عن ولاية فيرمونت، بيرني ساندرز، أشهر مجسّد للتمويل الشعبي في التاريخ الانتخابي الأميركي، بعد حصوله على 60 مليون دولار من إجمالي 107 ملايين دولار من تبرّعات تقل عن 200 دولار. كما تتلقى تلك الحملات التمويل من طريق اللجان التي لها حقّ الحصول على أموال عامة من دون تسقيف، شريطة الاحتفاظ بسجلات مفصلة لأنشطتها المالية، قصد عرضها بعد الانتخابات أمام لجنة الانتخابات الفيدرالية. تبقى هذه الشفافية ناقصة، فهي تتعبّق المال في المال فقط، ولا تبحث عن مصادره الحقيقية، إذ بمقدور اللجان تلقي الأموال من جهات مختلفة من دون الكشف عنها. وتعرّز الأمر أكثر عام 2010 بعد قرار المحكمة العليا في قضية «المواطنون المتحدون»، ما فتح الباب أمام التمويل الخفي أو الأموال المظلمة.

رغم أنّ هذه الأموال شرعية وقانونية، فإنّ مصدرها المباشر غير معروف، فالتمبّزّع، فرداً كان أو شركة عملاقة أو مجموعة ضغط، يقدمها مباشرة من طريق التبرّع إلى مؤسسات غير ربحية في بداية الأمر، قبل أن تتحوّل هذه الأخيرة إعادة التبرّع إلى المرشّح أو الحزب المفضّل لدى المخترع الأصلي. بذلك يكون مصدر المال لدى الرأي العام هو المؤسسة غير الربحية، وليس المتبرّع الحقيقي. أنعش دخول المليارديرات في الخطّ تدفق هذا الصنف من الأموال نحو الحملات الانتخابية للمرشّحين، فالراقبون يتوقّعون أن يحضّر المال المظلم بمعدّل أكثر من أيّ دورة انتخابية سابقة. توقّعات زكّاهها فسح المجال أمام التمويل الرقمي بإعلان حملة المرشّح دونالد ترامب، وأواخر شهر مايو/ أيار الماضي، قبول

مشتركاً مع مصر في مواجهة المخطّطات الإثيوبية للوصول إلى منفذ بحري في البحر الأحمر، وكذلك أزمة الماء التي يمكن أن توظفها أديس أبابا ورقة ضغط على الصومال ومصر في آن واحد، لتحقيق أجنذاتها ومصالحها، بحكم أنّ استكمال الملاء الخامس (والأخير) لسدّ النهضة يُشكّل ضراباً كبيراً في حصة مصر المائية، وهذا ليس خافياً على المسؤولين المصريين، قبل السواد الأعظم من المزارعين في صعيد مصر، كذلك في حال أقدمت إثيوبيا على بناء سدود صغيرة في المنطقة الجبلية التي ينبع منها نهر شبيلي، أطول نهر في الصومال، يمثل أيضاً كارثة بيئية زراعية جديدة تحوّل مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية أرض قاحلة، ما يضعف قدرة كلّ من القاهرة ومقديشو على الصمود أكثر أمام مخاطر تراجع الإنتاج الزراعي سيّما في مصر، لكنّ إرثادات عكسية نتيجة السياسات المائية الإثيوبية الأحادية الجانب تجاه الدولتين ستكون كبيرة، وهو ما يُؤدّي إلى انهيار العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية على نحو كامل في نهاية المطاف، ويزيد الضغوط على حكومة آبي أحمد من المنظمات الأفريقية والدولية.

أخيراً، تبدو الصومال راهناً ساحة لتصفية الحسابات الجيوسياسية بين مصر وإثيوبيا، بعد عقد من التوتّرات بينهما، خاصّة عقب بدء مشروع سدّ النهضة عام 2012، نتيجة سياسات حكومة آبي أحمد السريعة تقطّار بلا مكابح في المنطقة، والتي أدّت إلى نزاعات عسكرية في إثيوبيا (حرب إقليم تبغراي 2020) لم تندمل جروحها بعد، ومخاوف جديدة من حدوث أزمة أمنية عسكرية مع الصومال، إذا باشرت حكومته في عملية نشر الأسطول الإثيوبي في المياه الصومالية من دون اتفاق رسمي مع الحكومة المركزية في مقديشو، ما سيؤدّي إلى تفجير المنطقة أمنياً، لتتحوّل ساحات المعارك من الجنوب الصومالي إلى إقليم أرض الصومال، لتكون منطقة ملتهبة بين أطراف محلية وأخرى خارجية، تستغذي هذا الصراع حتماً، ما يُؤثّر سلباً في استقرار أرض الصومال، التي عرفت طعم الهدوء الأمني في محيط مضطرب أمنياً منذ نحو ثلاثة عقود. ولاستباق أيّ خطر أمني إقليمي يُهدّد من الصومال من الداخل وجواره، يعوّل الصومال على وقفة مصرية للمساهمة في بناء الجيش الصومالي، والدفاع عنه تنفيذاً لاتفاقات العسكرية الموقّعة بين الجانبين، لكن هل يمكن أن تقدّم مصر المحكّلة بسلاسل ظروفها الداخلية والإقليمية الدعم للصومال لحماية مصالحها المائية والجيوسياسية، أولاً وقبل كلّ شيء، في منطقة القرن الأفريقي؟

(مراسل تلفزيون العربي في مقديشو)

التبرّع بالعملات المشفّرة، ليصبح بذلك أول سياسي أميركي يقبل هذا الصنف من التمويل في حملته الانتخابية. التحوّل الأيديولوجي في ثقافة شركات التكنولوجيا مُعطى من شأنه تعزيز حضور هذا المال، فوادي السليكون المعروف منذ فترة طويلة بزعماء لهم توجّهات يسارية باتوا الآن أقلّ ليبرالية، بعد اختيار أغنى مستثمري التكنولوجيا (إيلون ماسك وبيتر ثيل وبن هورويتز وآخرين) دعم دونالد ترامب، مرشّح الحزب الجمهوري. فيما فضّل آخرون (هوفمان وهاستينغز وساندريل وليفي...) دعمهم كامالاً هاريس، المرشّحة باسم الحزب الديمقراطي.

خلف ذلك شعوراً لدى الأميركيين مفاده أنّ اللعبة الديمقراطية خضعت للتزوير، وأصبحت رهينة بين أيدي الأثرياء فقط، فالتبرّعات الانتخابية التي تصل إلى مبالغ من سبعة أرقام، لا تعتبر تبرّعاً، بقدر ما هي «فواتير مؤجلة» يلتزم المرشّح أو الحزب بسدادها بعد الفوز، ولدى حماية مصالح الأقليات المانحة، وليس بدعم المصلحة العامة للشعب الأميركي.

بمثل شراء الانتخابات بالمال، دعما لهذا المرشّح أو تصدياً لذلك المرشّح، على غرار ما تعرّض له داعمون للقبضة الفلسطينية من اللوبي الصهيوني (خصوصاً من انيك)، إضافة إلى ديكتاتورية الحزّين؛ أي نظام الثنائية الحزبية التي تهيم على الانتخابات كافة (الرئاسية والتشريعية والمحلية)، وفكرة المجمعّات الانتخابية، التي قد تكون سبباً وراء منع الفائز بأصوات الناخبين من الرئاسة، أمثلة عن الاعطاب والاختلالات التي تفضح حقيقة الديمقراطية الأميركية (٩).

(كاتب مغربي)

■ مكتب بيروت

■ بيروت ـ الجزيرة ـ شارع باستور ـ بناية 33 west end

■ هاتف: +974411567794 - 00961 1442047

■ البريد الإلكتروني: info@alaraby.co.uk

■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions

■ هاتف: +97440190635 - جوال: +97450059977

■ للاعلانات: alaraby.co.uk/ads

■ المكتب

■ المكتب الرئيسي، لندن

■ Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH

■ Tel: 00442045801000

■ مكتب الدوحة

■ الدوحة - برج الفردان - لوسيل، الطابق ال 20 -

■ هاتف: 0097440190600

■ رئيس التحرير **مهن البيارني** ■ مدير التحرير **ارنست خوري**

■ المحرر الفني **إميل منعم** ■ السياسة **جمانة فرحات**

■ الشؤون **مصطفى عبد السلام** ■ الثقافة **نور ورويش**

■ منوعات **ليال حداد** ■ المجتمع **يوسف حاج علي** ■ الرياضة

■ **نبيل التلياني** ■ تحقيقات **محمد عزام** ■ مراسلون **نزار قنديل**



تصدر عن شركة فضاعات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)